

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص قضية اتفاقية الصيد البحري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

أصدرت محكمة العدل الأوروبية، حكمها في قضية اتفاقية الصيد البحري التي تجمع المغرب بالاتحاد الأوروبي، معتبرة أنه يكون ساري المفعول ما لم يشمل الأقاليم الجنوبية، واعتبرت المحكمة أن ضم المناطق الجنوبية للمملكة إلى نطاق تطبيق اتفاق الصيد البحري الذي يجمع المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي "يخالف عدة بنود في القانون الدولي". يأتي هذا القرار الذي يمثل ضربة للدبلوماسية المغربية كمحاولات تقوم بها الجزائر بهدف الانتقاص من السيادة المغربية من وجهة نظر القانون الدولي، وذلك بافتعال أزمة الكركرات وباستصدار أحكام في جنوب إفريقيا ضد شحنات الفوسفات المغربي، وكذا محاولة حجز أخرى في بنما، إضافة إلى سلسلة من الأعمال داخل البرلمانات المحلية في إسبانيا، وذلك لنزع شرعية السيادة المغربية على الصحراء.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم عن:

-التدابير المستعجلة التي ستتخذها المصالح التابعة لكم لمواجهة تداعيات هذا القرار، والحرص على أن تشمل اتفاقية الصيد البحري كامل الأراضي المغربية بما فيها الأقاليم الجنوبية.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

الناصرى نوفل